بالذات. ومن وجهة غالبية الحاضرين، اعتبر إقرار القمة لمبادرة الأمير فهد تعبيراً قصد منه تسهيل الجهد الأميركي لاستكمال تسوية قضية الشرق الأوسط. وإذا كانت صياغة القرارات المعلنة قد راعت، إلى هذا، مزاج الرأي العام العربي، بحيث أفصحت عن مغازيها بصور ملتوية بعض الشيء، فإن محاورة الملك الحسن وهو على رأس اللجنة السباعية المنبثقة عن القمة، مع الرئيس الأميركي رونالد ريغان، قد أظهرت بما لا يدع مجالاً للالتباس، رغبة الجانب العربي الذي يمثله الملك، في أيجاد جسور بين مقررات قمة فاس ومبادرة الرئيس الأميركي، وليس التمسك الكامل بالمقررات.

أما إذا كانت اللجنة السباعية قد وضعت على جدول أعمالها زيارة عواصم الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، ومنها العاصمة السوفياتية، فإن هذا الإجراء، وفي الحدود التي نفذ فيها، بقي في إطار الشكل، ولم يمس جوهر التوجه نحو الولايات المتحدة؛ ذلك أن قرار اللقاء مع القادة السوفيات، لم يرتق إلى مستوى الدعوة للتنسيق مع السوفيات أو المطالبة الحازمة بإشراكهم في مجهودات التسوية على مستوى المشاركة الأميركية، كشرط عربي للمشاركة العربية فيها. وعلى هذا يمكن أن تعد زيارة اللجنة السباعية لموسكو استجابة لرغبة الأطراف العربية التي تحتفظ بعلاقات ودية مع الاتحاد السوفياتي، ومنها، من بين الأطراف المعنية بالتسوية، منظمة التحرير وسوريا، ومحاولة، شكلية ليس غير، لنفي تهمة التبعية للولايات المتحدة، عن الأطراف الأخرى، دون أن تحمل الزيارة حتى المدلول البراغماتي التقليدي، أي التلويح بورقة موسكو في وجه واشنطن.

وفي كل ما جرى قبل الحرب، وما جرى، خصوصاً، بعدها، يمكن للمراقب أن يستخلص ملاحظة عامة رئيسية مؤداها أن العمل العربي المشترك، بصرف النظر عن تنويعات تفصيلية تخص هذا الجانب أو ذاك، متجه نحو الرضى بتقديم المزيد من التنازلات للولايات المتحدة، وإسرائيل، بالتالي. ومن المتوقع، في ضوء هذا، وإلى أن تشهد موازين القوى على الساحة العربية تحولات مغايرة، أن تحمل السنوات المقبلة مزيداً من تعزز الوجود الأميركي في الشرق الأوسط، بما فيه الوجود العسكري، ومزيداً من الفعالية لنشاطاته، وأن تبهت روح العداء للأمبريالية، فيما تلعب واشنطن لعبة التقرب للرأي العام العربي بإظهارها شيئاً من الضيق ببعض جوانب السياسة الإسرائيلية، دون أن يترجم هذا الضيق إلى إجراءات فعالة ضد إسرائيل، كما هو الشأن الأميركي، مثلاً، من سياسة الاستيطان أو سياسة الضم.

وإلى هذا، فإن المشروع الأميركي الوحيد للتسوية المعروض على الدول العربية هو مشروع ريغان، تعرضه الإدارة الأميركية كسقف دون أن تضمن موافقة إسرائيل عليه، مما يعني أن المفاوضات التي تقترحها بين الأطراف على أساسه، مرشحة لأن تصل إلى نتائج لا تصل إلى هذا السقف، وذلك في وقت لا يبدو فيه أن الأمل العربي بنتائج جهود الولايات المتحدة، حتى مع كل الترضيات المقدمة لها، يحوم بعيداً عن هذا السقف. كما يبدو، وهذا هو الأهم، أن السياسات العربية في حقل البحث عن تسوية، الجارية في ظل تنحية الخيار العسكري، واستبعاد التعاون والتنسيق مع السوفيات، وفي ظل التفوق العسكري الإسرائيلي الصارخ والمحافظ على مستواه باستمرار الدعم